لماذا يُمنع الحجاب؟

11-12-2003

ترجمة / فرحي فيصل
صحيفة الفيغارو الفرنسية -Le Figaro

جدير بهؤلاء المعلمين الذين لم يكلفهم أحد حسب علمي بالدفاع عن اللائكية التي ما زالت في نظري بعيدة عن إدراكهم، ويتوانون في محاربة الإسلام تحت غطاءها، أن يبحثوا عن الطرق الجامعة وليست المفرقة، التي تندمج خلالها الطالبات بشكل تلقائي في مجتمعاتهن، وأن يهتموا بتطوير قدراتهن الفكرية ورفع مستوياتهن التعليمية، وتنمية حسهن النقدي بما يسمح لهن العيش دون انصهار بحيث يحملن هذا الوعي بالمزايا التي تتوفر لديهن وهن مواطنات صالحات داخل المجتمع الفرنسي.

بقلم مصطفى بن شنان

يبدو أن الحجاب أضحى في المحيط العام الفرنسي لباسا غير لائق وغريب الشكل، ولهذا فهو غير مقبول لدى بعض المتطرفين الذين يريدون منعه بدعوى اللائكية، دعوى أعتقد شخصيا أنها مخطئة في العنوان وحتى في المرجعية.

إذا أردنا توضيح هذا المفهوم – اللائكية – بنوع من التحليل والتبسيط، فإنه لا يأخذ في نظري إلا مدلول المساواة الذي جاءت به الثورة الفرنسية، والذي أراه أنه أصبح أكثر من ضرورة في مثل هذه الأجواء المفعمة بتغليب العواطف لكي نتجاوز هذا الصراع القائم حاليا بين تلاميذ مسلمين من جهة ومعلمين لم يعد دورهم مقتصرا فقط على أداء واجبهم التعليمي وإنما أصبحوا زيادة على ذلك يلعبون دور المناضلين، فالتصور العام للائكية التي ظهرت وانتشرت في فرنسا منذ حوالي قرن من الزمن وضعه آرنست رونان الذي كتب يقول في سنة 1882 ما يلي "على الدولة أن تكون حيادية عندما يتعلق الأمر بالديانات، وأن تكون متسامحة مع كل المذاهب، وتجبر الكنيسة للانصياع لها في هذه المسألة الجوهرية والحساسة "، قرن بعد ذلك يأتي مارسال غوشات ويضع مقارنة بين مفهومين متقاربين اللائكية والعصرنة، فينتهي إلى تأكيد ما قاله سابقه شارحا مفهوم اللائكية بقوله "هي عبارة عن عملية تجاوز وعبور إلى عالم آخر تكون فيه الديانات متتابعة الوجود، لكن داخل إطار سياسي وبنظام جماعي محدد أكثر".

قانون 09 ديسمبر 1905 يتمسك بشكل كبير بهذه المقاربة الراسخة، بحيث تعيد المادة الأولى منه بناء أحد المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتعلق بحرية المعتقد، وبدءا من 1789 أصبح هذا المبدأ يدعو إلى الفصل في العلاقة بين المواطنة الفرنسية والانتماء العقدي، في الإطار الذي تحفظ فيه الجمهورية "حرية ممارسة العبادة"، في ذات السياق يرى آرنست رونان الذي يبدي إشغالا زائدا بمسألة حيادية الدولة المثبتة بمقتضى المادة الثانية من نفس القانون والتي تنص على ما يلي "الجمهورية لا تعترف، لا تدفع أموال ولا تدعم أي مذهب كان"، أنه يتنافى مع ما جاءت به اللائكية، وفي هذا المقام لا مناص من طرح السؤال التالي: متى تتوفر مؤشرات التبعية الدينية؟ هذا السؤال عولج من خلال المادة 28 بالطريقة التالية "ممنوع في المستقبل تبني أو حمل أي إشارة أو شعار ديني في المعالم أو الأماكن العامة مهما كانت باستثناء أماكن التعبد أو الأماكن الجنائزية كالمقابر وكذلك المتاحف والمعارض"، ولا توجد أي مادة في قانون 09 ديسمبر 1905 تمنع أي مستخدم للخدمة العامة من حمل علامة لها دلالات دينية أو عقدية، وبهذا الشكل أيضا تم التعامل مع قانون التعليم بناء على قانون 30 أكتوبر 1886 وتبعا لقرار مجلس الدولة الذي عمل به بين سنتي 1989 و 1994.

وعملا بهذا القانون، فإن قرار مجلس الدولة الذي اتخذ سنة 1989 كان بمثابة دليل قاطع على وجود انسجام بين الأفكار التي تدعو لارتداء الحجاب والمبادئ التي جاءت بها اللائكية، ومن منظور قرار مجلس الدولة الذي صودق عليه سنة 1994، فإنه ومنذ هذا التاريخ "القانون الداخلي للمؤسسة التعليمية يمنع بأي شكل من الأشكال حمل إشارة لها مدلول عقدي دون وجود ظرف خاص في المؤسسة يبرره وغير شرعي، وكذا دون تجاهل مبدأ حرية التعبير كحق مسلم به عند التلاميذ في إطار مبدأ الحيادية ولائكية التعليم العام"، من هذا المنطلق فإن توقيف طالبات يرتدين الحجاب "خمار إسلامي" يبقى إجراء غير شرعي، ومتناقض مع المفهوم العام للائكية الذي اتضح أكثر بمقتضى القانون المصادق عليه والذي سيساهم لا محالة في تنقية الأجواء وإخماد الفتن التي تعمل أطراف معروفة على إشعالها.

الخمار عند المراهقات هو وسيلة من وسائل البحث عن الذات، وغالبا ما يحمل لديهن خاصة في المجتمعات الغربية صفة المفارقة بين ثقافتين، كما يحمل من وجهة أخرى بعد التميز لديهن، بحيث يتحول من مجرد لباس إلى معلم تتوضع عليه إحداثيات الدين والعرق، ويصبح شيئا فشيئا حقيقة معيشة مفروضة، ومن يطالب بنزع الحجاب من المدارس والثانويات والجامعات بحق القانون زعما، لم يدرك بعد هذه المعاني كما لا يستطيع أن يحل بهذه الطريقة جوهر المشاكل ويصل إلى حل الإشكالات الحقيقية التي يتخبط فيها المعلمون والمجتمع الفرنسي عامة، هذه المشاكل التي تتجاوز في نظري الإطار الديني إلى أزمة ترتبط مباشرة بضياع المعالم التي تسير المجتمع الفرنسي وذوبان الهوية الوطنية في المجموعة الأوروبية.....في هذه الأجواء المفعمة بالشك والتردد،

فإن مخاطر كثيرة تهدد اللفيف الاجتماعي الفرنسي جراء "الحجاب الإسلامي" الذي أصبح يمثل شكلا من أشكال الصراع الاجتماعي والسياسي، نتج عنه نقاش عميق حول كثير من المفاهيم تأتي في مقدمتها الهوية، وهذا شيء طبيعي متوقع الحدوث بالنظر إلى وجود ما يزيد عن خمسة ملايين مسلم على التراب الفرنسي، منهم من يعيش إسلامه بطريقة علنية.

يتخذ بعض اللاهثون وراء الزلات من الحجاب ذريعة لاتهام أصحابه بالتعصب، وهي محاولات يائسة لخلق مبررات تبقى في نظر الغالبية واهية، لأنه لا توجد موانع تحجز هؤلاء عن استعمال القانون في حالة إثبات تورط إحداهن في عمل يهدد النظام العام، فالحفاظ على هذا النظام يأتي في أولى الأولويات، كما يصطنع بعض المعلمين صعوبات وعراقيل أمام المحجبات في مجال عملهم التعليمي ليست لها علاقة نهائيا بالحجاب محاولين بذلك إيجاد مبررات للتهجم عليه، وكان من المفروض أن لا يخلق هذا "الزي" أي مشكل مادام لا يعرقل السير العادي للعملية التعليمية ولا يعنيهم مباشرة، وما دامت المحجبات لا يعترضن على حضور الدروس و يزاولن دراستهن بشكل عادي إلا في بعض الاستثناءات.

جدير بهؤلاء المعلمين الذين لم يكلفهم أحد حسب علمي بالدفاع عن اللائكية التي ما زالت في نظري بعيدة عن إدراكهم، ويتوانون في محاربة الإسلام تحت غطاءها، أن يبحثوا عن الطرق الجامعة وليست المفرقة، التي تندمج خلالها الطالبات بشكل تلقائي في مجتمعاتهن، وأن يهتموا بتطوير قدراتهن الفكرية ورفع مستوياتهن التعليمية، وتنمية حسهن النقدي بما يسمح لهن العيش دون انصهار بحيث يحملن هذا الوعي بالمزايا التي تتوفر لديهن وهن مواطنات صالحات داخل المجتمع الفرنسي.

* أستاذ جامعي متخصص في العلوم السياسية بمعهد الحقوق جامعة روني ديكارت - باريس- وهو مدير مركز بحث في المدرسة الداخلية الحربية التابعة لقوات الدفاع .